Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وحتى نهاية القرن الثامن عشر، يصعب الحكم على أيّ من الاثنين هو المسؤول المعنوي والمالي عن النشر، وأيهما يتحمل مخاطر تثمير الرساميل، أويتصرف بالمعطيات التي قد تضرّ الأثر المطبوع.

عادة، هذا الدور العاق ينتقل إلى رجل المطبعة كذلك، لكن صاحب المكتبة يبقىفي الواجهة.

أما في بداية القرن التاسع عشر، فالتشريع النابوليوني حسم الموقف لصالح مفيد ثالث، هو «الناشر المسؤول»، وهو موازٍ للمدير المسؤول في الصحف الفرنسية.

ولكن، في هذه الفترة، كان مرّ أكثر من نصف قرن على انوجاد شخص الناشر، وهو الملتزم الذي – في قصره صاحب المطبعة على المهمة التقنية، وصاحب المكتبة على المهمة التجارية – يأخذ بادرة النشر، وينسّق أمورها وفق متطلبات المبيع، ويناقش مع المؤلف وسائر المعنيين، ثم – وفي شكل عام – يوجّه عملية النشر حسب سياسة عامة للمؤسسة. وفي معنى آخر، يذوب الاستغلال المالي في الاستغلال الفني التقني.

هذا الذوبان، تفسّره الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية للبورجوازية. وهنا، لا يعود الأدب تفرّد القرّاء – فالبورجوازية المرفّعة توجب أدباً على مستواها: إذ الجمهور القارىء يزداد عدداً، فيما تتنوع الثورة في أذواقه: من روايات واقعية أو عاطفية، إلى قصائد رومنطيقية أو سابقة للرومنطيقية، وهي «أصناف» تطبع عدداً مرتفعاً، ولها، بالتالي، انتشار واسع، مما يوجب تمويلها رصداً مهماً للنظام الاقتصادي المالي الذي يتجلى ازدهاره في سائر فروع النشاط الصناعي والتجاري.

من هنا، إن صدور «باميلا» ريتشاردسون، نموذج الرواية الانكليزية، هو، في 1740، مثال شاهد للناحية الرأسمالية مطبّقة على النشر. فريتشاردسون كان نوعاً من الناشر الرسمي للحكومة البريطانية، ورئيس جمعية المكتبيين. وكان لاثنين من زملائه في لندن: